● أخبار قصيرة

غرفة التجارة الأميركية تحذر ترامب من حدوث ركود

ناشدت الغرفة التجارية الأمريكية إدارة الرئيس ترامب تطبيق سياسة الإعفاءات الجمركية بشكل فوري لحماية الاقتصاد الوطني من مخاطر الركود وضمان استمرارية الشركات الصغيرة.

وأوضحت سوزان كلارك، الرئيسة التنفيذية للغرفة التجارية، في مذكرة رسمية وجهتها إلى كبار المسؤولين الاقتصاديين في الإدارة الأمريكية، بما فيهم وزير الخزانة سكوت بيسنت ووزير التجارة هوارد لوتنيك والممثل التجاري جيميسون غرير، ضرورة تبني نهج أكثر مرونة في سياسة الرسوم الجمركية.

وتضمنت المذكرة مقترحات محددة تشمل منح إعفاءات تلقائية للسلع غير المتوفرة في السوق المحلية أو التي لا يمكن إنتاجها في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى إنشاء آلية مبسطة تتيح للشركات طلب إعفاءات في حال أثبتت أن الرسوم الجمركية تشكل تهديداً على فرص العمل.

نائب أوكراني: زيلنسكي يوزع أصول البلاد على شركائه

شن عضو البرلمان الأوكراني ألكسندر دوبينسكي هجوماً حاداً على الاتفاقية المعدنية التي وقعتها كييف مع واشنطن، معتبراً إياها تنازلاً عن الثروات الطبيعية الأوكرانية دون مردود حقيقي للخزينة العامة أو المصلحة الوطنية.

ونشر دوبينسكي تصريحات عبر حسابه الرسمي على منصة «تلغرام» جاء فيها: «هذه الصفقة لا تخدم الميزانية الحكومية ولا المصالح الوطنية ولا الأمن القومي ولا التطلعات الوطنية، بل هي مجرد تنازل عن موارد البلاد من قبل زيلينسكي لضمان أمنه الشخصي فقط. بهذه الاتفاقية سيبدأ مساره وبها سينتهي، إذ ستتبعها اتفاقية سلام، وبعد إحلال السلام سيغادر البلاد.»

وأشار النائب الأوكراني إلى أن الرئيس زيلينسكي قام بتوزيع الثروات المعدنية والبنية التحتية الأوكرانية بين «حلفائه الأساسيين»، مضيفاً أن «أصول أوكرانيا يتم توزيعها» على شركاء معينين.

وفاة أكثر من ٥٠٠٠ مهاجر أفغاني منذ عام ٢٠١٤

أعلنت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في تقرير لها أن أكثر من خمسة آلاف مواطن أفغاني قد فقدوا حياتهم في طرق الهجرة منذ عام ٢٠١٤ حتى الآن.

وأضافت المنظمة أن هذه الوفيات تشمل آلاف الأشخاص الذين تزايدت أعدادهم بعد التطورات السياسية في أفغانستان عام ٢٠٢١.

ووفقاً لتقرير المنظمة، فقد أكثر من ٥٢ ألف شخص من مواطني الدول التي تعاني من أزمات حياتهم في طرق الهجرة بشكل إجمالي.

وأوضحت المنظمة الدولية للهجرة أن ٥٤٪ من هذه الوفيات قد سُجلت داخل أو بالقرب من الدول التي تعاني من أزمات أو كوارث، بما في ذلك أفغانستان وميانمار.

وخلال هذه الفترة، فقد أكثر من ٣١٠٠ شخص من الروهينغا في ميانمار حياتهم أثناء فرارهم من البلاد.

بعد سنوات من الشراكة الإستراتيجية

ما هي أسباب أزمة العلاقات الأوكرانية-الجورجية؟

الوفاق/ تمثل العلاقات بين جورجيا وأوكرانيا مشهداً دبلوماسياً معقداً يعكس تحولات عميقة في السياسة الخارجية للبلدين. فبعد سنوات من الشراكة الوثيقة والتعاون الاستراتيجي، شهدت العلاقات بين البلدين تدهوراً حاداً خلال السنوات الأخيرة نتيجة تحولات سياسية وجيوسياسية واسعة النطاق. يستعرض هذا التحليل أبرز معالم هذا التحول وأسبابه وانعكاساته المستقبلية.

علامة جديدة على توتر العلاقات

في خطوة تعكس بوضوح برودة العلاقات، قرر الحزب الحاكم «الحلم الجورجي» مؤخرا تقليص مدة الإقامة بدون تأشيرة للمواطنين الأوكرانيين في جورجيا من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة.

جاء هذا القرار بعد عام واحد فقط من قيام الحكومة ذاتها بزيادة مدة الإقامة بدون تأشيرة من سنتين إلى ثلاث سنوات، في خطوة كانت تهدف ظاهرياً إلى إظهار التضامن مع اللاجئين الأوكرانيين بعد بدء الغزو الروسي. ويبدو أن هذا الإجراء الأخير يمثل رد فعل عقابي من تبليسي على دعم كييف للمعارضة الجورجية المؤيدة لأوروبا.

جذور الخلاف

تعود جذور توتر العلاقات إلى تغيرات أعمق، ترتبط بشكل رئيسي بتحول نهج حكومة «الحلم الجورجي» بعد الانتخابات المثيرة للجدل العام الماضي وابتعادها عن مسار التقارب مع الاتحاد الأوروبي.

عقب هذا التحول، فرضت أوكرانيا عقوبات على بيدزينا إيفانيشفيلي، مؤسس والزعيم الروحي لـ«الحلم الجورجي»، و١٩ مسؤولاً آخر من هذا البلد، متهمة إياهم بـ«بيع مصالح جورجيا وشعبها».

كما ظهرت تقارير حول تعاون الوفد الأوكراني مع المعارضة الجورجية لإعداد قرار انتقادي في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ضد الحكومة الجورجية.

«الحلم الجورجي» يرفض دخول الحرب

من جانبها، اتهمت حكومة «الحلم الجورجي» باستمرار منذ بداية الحرب الأوكرانية، الغرب وكييف بمحاولة جر جورجيا إلى الصراع وإجبارها على إرسال مساعدات عسكرية لأوكرانيا.

وقد افتخر قادة هذا الحزب، بمن فيهم إيفانيشفيلي، مراراً بـ«مقاومتهم» لهذا الضغوط.

وقد قوبلت هذه التصريحات برد فعل قوي من وزارة الخارجية الأوكرانية، التي وصفتها بأنها «تقييمات مشوهة».

وذهب رئيس الوزراء الجورجي، إيراكلي كوباخيدزه، إلى أبعد من ذلك، واصفاً الحكومة الأوكرانية بأنها «معينة من الخارج» وألقى مسؤولية الحرب على «القوى الأجنبية»، مؤكداً أنه لن يسمح بتكرار سيناريو «الأوكرنة» أو «يوروميدان» في جورجيا.

الخلافات القنصلية والاتهامات الأمنية المتبادلة

تصاعدت الخلافات في المجال القنصلي أيضاً. فقد قوبل الطلب الرسمي الجورجي في مارس ٢٠٢٤ لتسليم مسؤولين سابقين في الحكومة (مرتبطين بحزب الحركة الوطنية الموحدة) لجأوا إلى أوكرانيا ويعمل بعضهم في مناصب حكومية هناك، بتجاهل من كييف.

وفي المقابل، رفضت تبليسي طلب أوكرانيا للإفراج عن ميخائيل ساكاشفيلي، الرئيس الجورجي السابق والمواطن الحالي في أوكرانيا، من السجن.

كما وصلت الاتهامات المتبادلة في المجال الأمني إلى ذروتها.

حيث اتهم رئيس البرلمان الجورجي جهاز المخابرات العسكرية الأوكراني بالتخطيط لعودة ساكاشفيلي السرية إلى جورجيا عام ٢٠٢١.

وادعت أيضاً دائرة الأمن الحكومي الجورجية أن مسؤولين جورجيين سابقين مقيمين في الخارج، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الأوكرانية، كانوا يخططون للإطاحة بالحكومة واغتيال إيفانيشفيلي، كما اتهمت «الفيلق الجورجي» (المتطوعين الجورجيين في الجيش الأوكراني) بمحاولة دعم احتجاجات المعارضة بالعنف (وهي اتهامات وصفها الفيلق الجورجي بأنها «هراء» وتهدف لإرضاء موسكو).

اتهمت حكومة الحلم الجورجي باستمرار منذ بداية الحرب الأوكرانية، الغرب وكييف بمحاولة جر جورجيا إلى الصراع وإجبارها على إرسال مساعدات عسكرية لأوكرانيا

وفي المقابل، اتهم المسؤولون الأوكرانيون الحكومة الجورجية بمساعدة روسيا على الالتفاف على العقوبات الغربية، وهو اتهام وصفته تبليسي بأنه «لا أساس له وباطل» وطالبت بتقديم أدلة.

آفاق غامضة للتطبيع

رغم دعوات بعض المحللين الأوكرانيين لإحياء الشراكة الاستراتيجية والتغلب على الخلافات، تبدو آفاق تحسن العلاقات قاتمة للغاية. فبالإضافة إلى الخلافات الأيديولوجية والسياسية الحالية، تلعب الذاكرة التاريخية دوراً أيضاً؛ حيث يتذكر الكثيرون في جورجيا أن البرلمان الأوكراني امتنع عام ٢٠٠٨ عن تبني قرار يصف حرب روسيا ضد جورجيا بأنها عدوان عسكري. كما يعكس الوضع الدبلوماسي الحالي عمق الأزمة؛ فسفارتا البلدين في تبليسي وكييف تعملان منذ شهور دون سفراء.

ويبدو أن مستقبل العلاقات بين جورجيا وأوكرانيا يعتمد، أكثر من اعتماده على إرادة الطرفين، على المعادلات الجيوسياسية الكبرى في أوراسيا، والنتيجة النهائية للحرب الأوكرانية، ونوع الهندسة الأمنية التي ستشكلها القوى العالمية الكبرى.

فقد أدى التقارب المتزايد بين جورجيا الحالية وروسيا إلى انتقادات من أوكرانيا والغرب، وسيكون من الصعب للغاية التغلب على الخلافات العميقة الحالية، خاصة فيما يتعلق بروسيا. وربما تكون الانتخابات البرلمانية القادمة في جورجيا (التي لم يحدد موعدها بعد) واحتمال وصول حزب مؤيد للاتحاد الأوروبي إلى السلطة هي الفرصة الوحيدة لإحداث تغيير في هذا المسار. تمثل حالة العلاقات الحالية بين جورجيا وأوكرانيا نموذجاً للتحولات المعقدة في العلاقات الدولية عندما تتداخل العوامل الجيوسياسية مع المصالح الداخلية والتوجهات السياسية. فبعد سنوات من التعاون الوثيق وصولاً إلى احتمالية الانضمام المشترك لحلف الناتو، تجد الدولتان نفسيهما اليوم في مسارين متباعدين بشكل متزايد. وفي ظل الاستقطاب الدولي الحالي والتحديات الإقليمية العميقة، يبدو أن إعادة بناء جسور الثقة بين البلدين سيتطلب تحولات سياسية كبيرة وربما معادلة جيوسياسية جديدة في المنطقة، وهو ما قد لا يتحقق في المستقبل القريب.

الفقر في ألمانيا يزداد مع ارتفاع التضخم

تشير صحيفة «تاغس شبيغل» في تقرير لها إلى تنامي الفقر في ألمانيا بسبب التضخم المرتفع، حيث يعيش نحو ١٣ مليون شخص تحت خط الفقر.

ووفقاً لتقرير اتحاد الرفاه المتكافئ، فإن الفقراء في ألمانيا يزدادون فقراً، وخاصة الأشخاص الذين لا يحملون الجنسية الألمانية هم الأكثر تأثراً بهذه الظروف.

استندت الأرقام الواردة في هذا التقرير إلى استطلاعات مكتب الإحصاء الاتحادي. ويذكر التقرير أنه رغم زيادة متوسط دخل الأشخاص المتأثرين بالفقر اسمياً من ٩٨١ إلى ١٠٩٩ يورو منذ عام ٢٠٢٠، إلا أن الدخل المُعدّل حسب الأسعار قد انخفض من ٩٨١ إلى ٩٢١ يورو بسبب التضخم المرتفع.

ونتيجة لذلك، يقدر اتحاد الرفاه المتكافئ أن نحو ١٣ مليون شخص في البلاد متأثرون بالفقر، أي ما يعادل ١٥,٥ بالمئة من السكان، بزيادة قدرها ١,١ بالمئة عن العام السابق.

وتبلغ هذه النسبة ١٢,٨ بالمئة للأشخاص الذين يحملون الجنسية الألمانية، بينما ترتفع إلى ٣٠ بالمئة للأشخاص الذين لا يحملون الجنسية الألمانية.

وتُسجل أعلى معدلات الفقر في بريمن (٢٥,٩ بالمئة) وسكسونيا-أنهالت (٢٢,٣ بالمئة)، بينما تسجل بادن-فورتمبيرغ (١٣,٢ بالمئة) وبافاريا (١١,٨ بالمئة) أدنى المعدلات.

ويبلغ خط الفقر في ألمانيا ١٣٨١ يورو شهرياً للأفراد العزاب، و ٢٩٠٠ يورو لأسرة مكونة من أربعة أفراد بطفلين تحت سن ١٤ عاماً.

ويشير التقرير إلى أن نحو ١٢ بالمئة من الأشخاص المتأثرين بالفقر لا يستطيعون مالياً تدفئة منازلهم. في المقابل، تبلغ هذه النسبة قليلاً أكثر من ٥ بالمئة بالنسبة للسكان غير الفقراء. كما أن ٤٩ بالمئة من الفقراء لا يستطيعون الذهاب في إجازة لمدة أسبوع سنوياً، بينما تنخفض هذه النسبة إلى أقل من ١٦ بالمئة للسكان غير الفقراء.

وقد دعا يواخيم راك، المدير التنفيذي للاتحاد، إلى زيادة معدل الإعانة المعيارية للمواطنين لمواجهة أزمة الفقر في البلاد.

وقال في هذا الصدد: «فقط ١١ بالمئة من الأشخاص المتأثرين بالفقر عاطلون عن العمل. لذلك فإن كل من يختزل مسألة الفقر إلى نقاش حول أولئك الذين يُزعم أنهم يرفضون العمل، يتبنى نظرة مبسطة ومضللة.»

تراجع مبيعات تسلا بسبب آراء ماسك المتطرفة

أظهرت البيانات المنشورة مؤخراً انخفاض مبيعات شركة تسلا في فرنسا للشهر الرابع على التوالي في أبريل، وكذلك في الدنمارك.

وتُعد هذه أحدث إشارة إلى استمرار تراجع مبيعات شركة السيارات الكهربائية التي يملكها إيلون ماسك، في وقت يتجه فيه الأوروبيون بشكل متزايد نحو السيارات الكهربائية الصينية وينتقدون آراء ماسك السياسية.

في فرنسا، انخفضت مبيعات تسلا في شهر أبريل بنسبة ٥٩,٤ بالمئة مقارنة بالعام الماضي، لتصل إلى ٨٦٣ سيارة. وكان هذا الانخفاض أكبر من الانخفاض البالغ ٣٦ بالمئة في شهر مارس. ومنذ بداية العام، انخفضت مبيعات تسلا في فرنسا بنسبة ٤٣,٩ بالمئة، في حين تقلص حجم السوق في هذا البلد بنسبة ٧,٣ بالمئة.

وفي الدنمارك، انخفضت مبيعات سيارات تسلا الجديدة في شهر أبريل بنسبة ٦٧,٢ بالمئة مقارنة بالعام الماضي، لتصل إلى ١٨٠ سيارة. وكان هذا الانخفاض قد بلغ ٦٥,٦ بالمئة في شهر مارس.

تواجه تسلا تحديات متعددة في أوروبا. فالشركة تمتلك خط إنتاج صغير وقديم، في حين يقوم منافسوها التقليديون في صناعة السيارات والوافدون الجدد من الصين بطرح سيارات كهربائية جديدة وغالباً أرخص سعراً.

كما أدى ميل ماسك نحو سياسات اليمين المتطرف في أوروبا إلى احتجاجات ضده، وكذلك إلى أعمال تخريب في صالات العرض ومحطات شحن تسلا في جميع أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا.

ومن المقرر أن تنشر دول أوروبية أخرى، من بينها إيطاليا والسويد والنرويج، بيانات المبيعات لشهر أبريل، وكانت مبيعات تسلا في أوروبا قد انخفضت بنسبة ٢٨,٢ بالمئة في شهر مارس.